مركز دراسات المعرفة والحضارة
Center of Knowledge and Civilization Studies

قراءة في كتاب

العلاقة مع الآخر في ضوء الأخلاق القرآنية

للأستاذ الدكتور محمد الناصري

الدكتور حميد حقي
باحث في الفكر الإسلامي
جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال
المغرب

جميع الحقوق محفوظة © 2025
All rights reserved © 2025
لجنة الإعلام والتواصل

تعد قضية "العلاقة مع الآخر" من أعقد القضايا التي استوقفت العقل الإسلامي المعاصر، لما تطرحه من إشكالات متشعبة، لاسيما في ظل المنعطف الحضاري الذي أعقب مرحلة الحداثة، بما انطوت عليه من تصدعات فكرية وصدامات دينية وثقافية بين مختلف المرجعيات؛ فقد غدا سؤال العلاقة بالآخر المخالف سؤالا محوريا يطرق أبواب الوعي الإنساني بإلحاح، ويستدعي مراجعات معرفية عميقة من داخل الذات المسلمة، قبل أن تتوجه إلى الآخر.

وهو الإشكال الذي قاربه جمع غير يسير من المفكرين والباحثين، غير أن معظم مقارباتهم انطلقت من زوايا نظر يغلب عليها الطابع السياسي أو التحليل التاريخي، أو استعارة أدوات تحليل الخطاب ومناهج الاستشراق المعاكس، دون أن تلامس – في الغالب – الجوهر الأخلاقي الذي يشكل عصب التصور القرآني في تنظيم العلاقة بالغير.

في هذا السياق يندرج كتاب أستاذنا الجليل فضيلة الدكتور محمد الناصري "العلاقة مع الآخر في ضوء الأخلاق القرآنية" باعتباره مقاربة متميزة تنأى عن التصورات السياسية والقراءات التاريخية، وتقارب الموضوع من داخل النسق القيمي القرآني، مستندة إلى منظومة الأخلاق كما يقدمها القرآن الكريم. وقد صدر الكتاب في طبعته الأولى سنة 2009م عن دار الهادي ببيروت، ويقع في حوالي 400 صفحة.

1) أطروحة الكتاب وإشكاليته

في ظل ما يشهده العالم المعاصر من دعوات متصاعدة إلى توحيد الأديان تحت مبررات إنسانية وسياسية كثيرة، وبدعوى أن الاختلاف الديني يمثل أحد أبرز أسباب النزاع بين الأمم، -حتى غدت مقولة "لا سلم بين الأمم دون سلم بين الأديان" شعارا مرفوعا في المحافل الدولية- يطرح هذا الكتاب إشكالية محورية تتعلق بمنظور القرآن الكريم إلى هذه الظاهرة، فيتساءل: هل دعا القرآن إلى دين واحد ومجتمع واحد؟ أم أقر مبدأ التعدد والاختلاف بوصفه سنة كونية ومقتضى من مقتضيات الابتلاء والحرية؟ كما يستجلي الكتاب المبادئ التأسيسية التي تنبني عليها النظرية الأخلاقية القرآنية في علاقتها بالآخر، ويبحث في حدود هذه العلاقة: أهي علاقة سلم أصالة أم حرب؟ وما مدى قدرة هذه النظرية على الإسهام في ترشيد العلاقات الدولية وإنقاذ الأسرة الإنسانية من مسارات الصدام؟

2) الهدف من الكتاب

وأما مقصد هذا الكتاب فيتمثل أولا في الكشف عن الأسس والمبادئ التأسيسية التي تنتظم النظرية الأخلاقية القرآنية في مجال العلاقة مع الآخر، باعتبارها إطارا مرجعيا قيميا مستمدا من الوحي، يتوجب على الأمة الإسلامية الاسترشاد به في بناء صيغ تعاملها مع المختلفين عنها دينيا وحضاريا، بعيدا عن الرؤى الاجتهادية الظرفية أو التوظيفات السياسية التي حكمت بعض المواقف التاريخية.

كما يسعى الكتاب إلى إثبات إمكان تنزيل هذه النظرية الأخلاقية على الواقع العملي، من خلال تتبع مظاهر تفعيلها في النموذج النبوي والراشدي، بما يبرز قابليتها للتطبيق وقدرتها على ترشيد الفعل السياسي والاجتماعي في مجالات العلاقة مع الآخر.

ثم يهدف كذلك إلى تأكيد الطابع الكوني والعالمي لهذه النظرية، ونفي ما قد يتوهم من انحصارها في الخصوصية القطرية أو الانتماء الجغرافي. وهي عالمية لا تفهم فقط من جهة الانفتاح، وإنما أيضا من جهة صلاحية هذه النظرية لتقديم بدائل أخلاقية إنسانية لمواجهة مظاهر الأزمة العالمية الراهنة.

وفي هذا الإطار، يؤكد المؤلف على ما تختزنه هذه النظرية من عناصر قوة تؤهلها للانتصاب كخيار إنقاذي للبشرية؛ لما تحمله من قيم التعارف، والتسامح، والعدل، والتكافل، بوصفها مبادئ جامعة يمكن للعالم، في ظل اختلال ميزان القيم، أن يستلهم منها مخرجا من أزماته المركبة.

3) هيكلة الكتاب ومضمونه

ينتظم هذا الكتاب في بنية محكمة تضم: مقدمة، ومدخلا تأسيسيا، وخمسة فصول تحليلية، تختم بخاتمة جامعة. وقد بسط المؤلف في كل فصل من هذه الفصول لبنة من لبنات النظرية الأخلاقية القرآنية في علاقة المسلم بالآخر، ضمن نسق منهجي متدرج، يراعي تراتبية المفاهيم وتكامل المداخل.

أما الفصل الأول، فقد جعله تأصيلا لأصول الرؤية القرآنية للعالم، فبين أن الوحي القرآني لم يترك العلاقة مع الآخر الديني والوجودي عائمة أو مرتهنة للأهواء، بل ضبطها بجملة من المبادئ التأسيسية التي تشكل المحددات الكبرى لأي خطاب ديني مسؤول تجاه المختلف. وقد توزعت هذه المبادئ -بحسب

استقراء المؤلف للآيات القرآنية- إلى سبعة أصول كبرى تتكامل فيما بينها؛ هي: مبدأ التوحيد، وما يقتضيه من نبذ التعدد الوثني والتصادم الديني، ومبدأ وحدة الإنسانية، بما يستدعيه من عدالة ومساواة، ومبدأ وحدة الدين في أصوله، الداعي إلى حرية المعتقد وعدم الإكراه، ومبدأ الاستخلاف الذي يمنح الإنسان تكريما وجوديا ويكلفه بعمارة الأرض، ومبدأ التعارف الذي يؤسس للتواصل والتعاون، ومبدأ السلام الذي يجعل من السلم الأصل في العلاقات، ومبدأ التدافع الذي يدفع نحو التنافس الإيجابي المفضي إلى ترقية العمران، ثم مبدأ العالمية الذي يفتح آفاق الدعوة على أسس الحوار والبلاغ بالحسنى.

يبدأ الدكتور الناصري بمبدأ التوحيد بوصفه المبدأ المستوعب لكل المبادئ ويتساءل في مستهل ذلك عن كيفية تأثير هذا المبدأ على رؤية العالم من خلال المنظور القرآني؟ أو بصيغة أخرى: كيف يرسم مبدأ التوحيد حدود العلاقة بين الآخر النقيض والمخالف عقديا؟ وهو التساؤل الذي يجيب عنه بالقول بأن تأثير هذا المبدأ يتجلى من خلال هيمنة مبدأ الوحدة على الرؤية القرآنية للعالم؛ فهو كما يقول سيد قطب: "أكمل تصور لحقيقة الوحدة - وهي أضخم الحقائق على الإطلاق - وحدة الخالق الذي ليس كمثله شيء، ووحدة الإرادة التي يصدر عنها الوجود بكلمة «كن»، ووحدة الوجود الصادر عن تلك الإرادة، ووحدة الناموس الذي يحكم هذا الوجود، ووحدة الحياة من الخلية الساذجة إلى الإنسان الناطق، ووحدة البرية من آدم عليه السلام إلى آخر أبنائه في الأرض، ووحدة الدين الصادر من الله الواحد إلى البشرية الواحدة، ووحدة جماعة الرسل المبلغة لهذه الدعوة، ووحدة الأمة المؤمنة التي لبت هذه الدعوة، ووحدة النشاط البشري المتجه إلى الله وإعطائه كله اسم «العبادة، ووحدة الدنيا والآخرة داري العمل والجزاء، ووحدة المنهج الذي شرعه الله للناس، فلا يقبل منهم سواه، ووحدة المصدر الذي يتلقون عنه تصوراتهم كلها ومنهجهم في الحياة"[1].

وتأسيسا على هذا المبدأ "نفى القرآن الكريم أية شرعية للتجزئة والفرقة، وحرم كل أشكال الاعتداء والنزاع، ونبذ كل دعاوي التعصب والاستعلاء؛ ليغدو إنسان التوحيد إنسانا صالحا محبا للخير، ساعيا إليه،

1 سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق – القاهرة، ط3، 1422هـ/2001م، ج1، ص283

كارها للشر، دافعا إياه، أهلا للتعايش السلمي مع كل الناس، على اختلاف أديانهم ولغاتهم وألوانهم وأوطانهم؛ إذ إنه من بدهيات الإيمان بعقيدة التوحيد تحقيق الأمن والسلام لعامة الناس"[1].

ويذهب المؤلف كذلك إلى أن تحقيق السلام واحترام الإنسان وتعزيز التعاون المثمر مع كافة الأطراف الإنسانية تشكل واجبات شرعية جوهرية، تنبع من مبدأ التوحيد، الذي يجسد رؤية شمولية كلية للإنسان والكون والتاريخ؛ فمبدأ التوحيد لا يقتصر على وحدة الله فحسب؛ بل يمتد ليشمل وحدة القيم والمبادئ التي تنظم العلاقة بين الإنسان وربه وبين الإنسان وأخيه الإنسان. ومن هذه الرؤية المنهجية يستبعد الإسلام قطيعة كل من مبدأ الكيل بمكيالين، أو مبدأ الغاية تبرر الوسيلة؛ إذ تتسم القيم الإسلامية بالثبات والشمولية، ولا تقبل الاستثناء أو التجزئة. ولهذا فإن السياسة في الدولة الاسلامية تقوم على وحدة القيم التي تحكم كل مناحي العلاقات بين المسلمين والآخرين، محافظة على أصول العدل والسلام والمساواة في كل تعامل.

ولما كانت قضية الحرية من أكثر القضايا اتصالا بمبدأ التوحيد، يتساءل المؤلف: هل تعني دعوة القرآن للتوحيد إلغاء حق الإنسان في حرية الاعتقاد، أو فرض الإسلام بالقوة على الآخرين؟ وهو ما يجيب عنه بالتأكيد على أن الحرية في القرآن مسألة مقدسة، وأنها تعد من أهم مقاصد الشريعة، مشيرا إلى أن من أبرز أدوار الإيمان، وخصوصا التوحيد، هو تحرير الإنسان من عبودية المخلوقات والخرافات والوثنية، وربطه بالله تعالى وحده، بحيث لا يخشى إلا الله، ولا يستعين بغيره، ولا يتوسل إلا إليه، مسلما وجهه كاملا لله تعالى.

بعد ذلك يأتي مبدأ الاستخلاف الذي هو أساس عبادة الله وعمارة الأرض، وهو كذلك له دور مهم في تحديد رؤية العالم؛ وذلك لارتباطه بمفاهيم وقواعد كلية هي أساس قيام الإنسان بمهمة الاستخلاف في الأرض؛ ومنها مفهوما التكريم والتسخير.

ومن المبادئ التي تبدو متكاملة بحسب ما يعرضه الكتاب ثلاثية وحدة الخلق والمساواة ووحدة الدين؛ فهي كلها مبادئ قرآنية من شأن الوعي بها تجاوز كل أشكال العنصرية والإقصاء والتمييز العرقي، وهذا ما

1 الناصري، العلاقة مع الآخر، ص59

يؤكده المؤلف بقوله: "فلا شيء كالعنصرية أدى إلى الحروب والعدوان والاقتتال وإراقة الدماء بين البشر. وليس من سبيل أمام البشرية للخروج من مأزقها - هذا -سوى الالتفاف حول مبدأ وحدة العنصر البشري القرآني الرافض للتعصب العنصري والاستعباد الطبقي - المؤديين إلى الشقاق والفرقة وإذكاء روح النزاع والخصومات وإشعال فتيل الحروب والقتال"[1]. وبقوله: "وفي إقرار القرآن لمبدأ المساواة بهذا الشكل إلغاء لكل عوامل التفرقة بين الناس، فاللون والجنس والمعتقد والحظوة الاجتماعية لا مكان لها في منطق القرآن، ولا تؤثر في إنسانية الإنسان"[2]. وقوله: "إن الذي يقرأ القرآن يعرف كنه هذا الدين، إنه التوجه إلى الله رب العالمين في خضوع خالص لا يشبوه شرك، وفي إيمان واثق مطمئن بكل ما جاء من عنده على أي لسان وفي أي زمان أو مكان، دون تمرد على حكمه، ودون تمييز شخصي أو طائفي أو عنصري بين كتاب وكتاب من كتبه أو بين رسول ورسول من رسله"[3].

في مقابل هذه المبادئ الثلاثة التي يمكن أن نطلق عليها مبادئ الوحدة نجد مبدأ آخر لا يقل أهمية عنها، وهو مبدأ التنوع والاختلاف. وهنا يطرح أمامنا سؤال غاية في الأهمية؛ وهو: كيف يمكننا التوفيق بين هذا المبدأ وما تقدم من مبادئ الوحدة؟ ولعل الإجابة عن هذا السؤال تكشف عن مبدأ آخر هو مبدأ التعارف والتعايش؛ إذ التنوع الإنساني -كما يقول أستاذنا الناصري- موجه نحو التعارف؛ "فالغاية من تقسيم الناس إلى شعوب وقبائل ومجتمعات... هي أن يحترم بعضهم بعضا، ويعترف بعضهم بحقوق بعض، في إطار الكرامة الإنسانية المكفولة للجميع"[4].

يتحدث المؤلف بعد ذلك عن مبدأ آخر هو شرط أساسي لتحقيق التعارف والتعايش بين الإنسانية، وهو مبدأ التدافع؛ وهو -كما يؤكد- حركة حضارية قائمة على التفاعل والتنافس الشريف، تهدف إلى تحريك الحياة نحو الأفضل، عبر بلورة كرامة الإنسان في أسمى صورها، والسعي إلى تحقيق السعادة في ميادين الحياة المختلفة. فالتدافع الذي يريده القرآن هو تفاعل حضاري ينطوي على تعايش سلمي، وتواصل فعلي، وتعاون

1 الناصري، العلاقة مع الآخر، ص85
2 نفسه، ص87
3 نفسه، ص93
4 نفسه، ص98

عملي، لا نزاعا عدوانيا، ولا تناحرا هداما. وهذا ما يميز جوهر التدافع القرآني عن مفاهيم الصراع الحضاري الغربية التي تستند إلى النزعة التسلطية والعدوانية، كما عبر عنها هنتنغتون، والتي تتسبب في تزايد القلق الحضاري وتعميق الاختلالات الثقافية والحضارية. ولذا فإن التدافع القرآني يتجاوز تلك النزعات، ويعلي من قيم الحوار والبناء، ليكون أساسا لإشاعة السلام والتقدم الحقيقي.

وأمام ما يعانيه العالم من آثار العنف والتعصب والتطرف، تظهر أهمية مبدأي الحوار مع الآخر والانفتاح عليه قصد الاستفادة منه؛ إذ لا سبيل أمام الإنسانية اليوم للخروج من أزماتها الخانقة إلا بالحوار، فهو الضامن لتحقيق التعايش والتعاون بين الإنسان وأخيه الإنسان، وهو السبيل كذلك لنبذ كل أشكال العنف والتطرف والإقصاء والتمييز.

ويختم المؤلف تلك المبادئ بمبدأ العالمية الذي يبرر تأخير الحديث عنه بكونه القاسم المشترك بين كل المبادئ السابقة من جهة، وبأهميته المركزية في النسق القرآني المنظم لعلاقات المسلم بغيره من جهة ثانية، وتتجلى عالمية الإسلام بحسبه في عالمية خطاب القرآن وعالمية رسوله وعالمية كتابه؛ وهي عالمية لا تهدف إلى فرض نمطها بالقوة، وإنما ترتكز على مبادئ الحرية والعدل والمساواة؛ لتشكل عالمية الرحمة والسلم والكرامة والتسامح.

وأما الفصل الثاني، فقد أفرده المؤلف لعرض منظومة القيم القرآنية في التعامل مع الآخر، منطلقا فيه من كون الأزمة الأخلاقية تمثل جذرا بنيويا لما يعانيه العالم المعاصر من اختناق حضاري واضطراب قيمي وقلق وجودي؛ ذلك أن ما يشهده الواقع العالمي اليوم من توتر في العلاقات، وتصدع في المرجعيات، لا ينفصل عن سياق إقصاء القيم الأخلاقية من مجال تنظيم الحياة الإنسانية؛ بحيث أصبحت هذه القيم ضيقة الأفق، منقبضة المساحة؛ فقد سادت – كما يقول طه عبد الرحمان- فلسفات وضعية تعلي من شأن العقل والعلم التجريبي وتحط من شأن الدين والأخلاق، وذلك باسم الحداثة وبحجة أنه لا أخلاق في المعرفة ولا أخلاق في العلم والتقنية[1].

1 طه عبد الرحمان، سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000م، ص113

وكان من الطبيعي أن يفضي هذا المسار إلى ما نراه اليوم من ازدهار تقني مذهل يقابله ترد أخلاقي مخز. وقد استعرض المؤلف في هذا السياق عددا من الشهادات الدالة على عمق هذه المفارقة، من بينها شهادة رئيس بلدية كليفلند الأمريكية الذي قال: "إذا لم نكن واعين، فسيذكرنا التاريخ على أننا الجيل الذي رفع إنسانا إلى القمر، بينما هو غائص في الأوحال والقاذورات"[1]. كما أورد شهادة أخرى ذات دلالة رمزية عميقة، وردت على لسان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، الذي لم يتحرج من الاعتراف علنا بهذه الهوة الفادحة بين المادة والروح؛ حيث قال في أول خطاب رسمي له بعد انتخابه رئيسا للولايات المتحدة: "إننا نجد أنفسنا أثرياء في البضائع، ولكن ممزقين في الروح، نصل بدقة رائعة إلى القمر، أما على الأرض فنتخبط في متاهات ومتاعب كبيرة"[2].

ورغم هذه الشهادات الصريحة التي استعرضها المؤلف، والتي صدرت عن شخصيات نافذة داخل المنظومة الغربية نفسها، بما تحمله من وعي بمآلات الانحطاط الأخلاقي الحديث... وبالرغم كذلك من الجهود الكبيرة المبذولة على مختلف المستويات، والأصوات المتعددة التي ارتفعت للتحذير من الخطر الداهم – وهي أصوات لم تقتصر على رجال الدين والمفكرين، بل شملت أيضا سياسيين وعسكريين وخبراء اقتصاد ورجال أعمال وصناعة وإعلاميين وحقوقيين وناشطين في قضايا البيئة – فإن البشرية ما تزال غارقة في مستنقع التردي الأخلاقي، والأزمة تزداد استفحالا وتعقيدا يوما بعد يوم. وهذا الواقع في جوهره ليس إلا تعبيرا صارخا عن إخفاق العقل الغربي الحديث – الذي يمسك اليوم بزمام الحضارة ويوجه مساراتها – في صياغة مخرج حقيقي لأزمته الوجودية المتفاقمة؛ تلك الأزمة التي باتت تهدد بقاء الكائن الإنساني ذاته، وتهدد في الآن نفسه استمرارية الحياة البشرية على كوكب الأرض.

وأمام هذا الواقع المأزوم، يقرر صاحب الكتاب أن الخلاص لا يمكن أن يأتي على يد من تسببوا فيه، بل يكمن في العودة إلى الدين، كما يؤكد أن التنادي بهذه العودة لم يعد مقتصرا على المسلمين فقط، بل إنه أصبح يُسمع من داخل العالم الغربي نفسه؛ حيث ارتفعت أصوات مفكرين غربيين تدعو إلى التمسك

1 رينيه دوبو، إنسانية الإنسان: نقد علمي للحضارة الغربية، ص230
2 عمر بهاء الدين الأميري، الإسلام وأزمة الحضارة الإنسانية المعاصرة في ضوء الفقه الحضاري، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط1، 1414هـ، ص19

بالدين والاحتماء بروحانيته في مواجهة سلبيات الفكر المادي وسيطرة نظام العولمة المتوحشة. يؤكد ذلك بقوله: "لقد أجمعت أصوات عديدة من العالم الغربي على ضرورة الأوبة والرجوع إلى الدين، والاحتماء بروحانيته في مواجهة سلبيات الفكر المادي وسيطرات نظام العولمة المتوحشة"[1].

غير أن هذا المعطى يثير تساؤلا جوهريا هو: أي دين هو القادر على مواجهة هذه الأزمة؟ للإجابة عن هذا السؤال يستعرض المؤلف آراء مجموعة من العلماء الغربيين، وفي مقدمتهم العالم الإسباني فيلا سبازا الذي يرى أن "جميع اكتشافات العرب العجيبة ليست جديرة بكفكفة دمعة واحدة، ولا بخلق ابتسامة واحدة، وليس أجدر من أمم الشرق المحتفظة بالثقافة العربية-الإسلامية، والقائمة على نشرها، بوضع حد نهائي لتدهور الغرب المشؤوم الذي يجر البشرية إلى هوة التوحش والتسلط المادي الاقتصادي"[2].

ولتجلية الدور الذي يمكن أن يضطلع به الإسلام في إنقاذ البشرية من مأزقها هذا يناقش المؤلف ثلاثة قضايا جوهرية ذات صلة بمنظومة الأخلاق التي جاء بها الوحي، وهي – كما يؤكد- كفيلة بتحقيق النجاة للعالم وإسعاد الإنسان.

أولى هذه القضايا هي ما أسماه "معايير العمل الأخلاقي"، باعتبارها الأطر النظرية التي يتم عبرها تقويم الأفعال، وتحديد المواقف الأخلاقية المناسبة من بين جملة بدائل متاحة. وهي – كما يقول – معايير متغايرة بتغاير الرؤية الوجودية للإنسان، واختلاف غاياته في الحياة. وعلى هذا الأساس يميز بين ثلاثة نماذج معيارية كبرى: أولها نموذج المصالح الدنيوية، كما هو حال المذهب النفعي في الغرب؛ وثانيها معيار الغايات الأخروية، الذي يجعل من الجزاء في الآخرة مرتكزا لتقويم الأفعال؛ وثالثها المعيار القرآني الذي لا يختزل الأخلاق في مبدأ واحد، بل ينظر إليها كمنظومة متكاملة تنتهي كلها إلى التوحيد، بما هو مرجعية مطلقة في بناء الأخلاق، تنضوي تحته مقاييس متعددة، كالتقوى، والاستقامة، والعمل الصالح، والمنفعة، وغيرها.

أما القضية الثانية فتتعلق برؤية القرآن لأسس النظرية الأخلاقية. وفي إطار بسطها يؤكد أستاذنا أن التوحيد وإن كان هو الأصل المؤسس للأخلاق القرآنية، إلا أن هذه الأخيرة لا تنفصل عن الواقع ولا تنحصر

1 الناصري، العلاقة مع الآخر، ص160
2 عمر بهاء الدين الأميري، الإسلام وأزمة الحضارة الإنسانية المعاصرة في ضوء الفقه الحضاري، م، س، ص20

في رقابة الغيب. بل تمتد لتفعل في الحياة اليومية عبر الضمير الفردي الذي يراقب الفعل، والسلطة الشرعية التي تضبط النظام العام، والمسؤولية الجماعية التي تُحمل كل فرد واجب مقاومة الفساد والرذيلة. ولذلك لا ينبغي فهم الأخلاق القرآنية على أنها تستند فقط إلى الخوف من العقاب أو انتظار الجزاء الأخروي، بل هي أخلاق تتوسل بالحجة وتؤسس لوعي أخلاقي ينبني على العقل والعاطفة. ويقترح المؤلف خمسة ركائز لهذا البناء الأخلاقي: الإلزام، المسؤولية، الجزاء، النية، والجهد، معتبرا أنها تمثل أسس كل نظرية أخلاقية ناضجة وواعية بأهدافها الحضارية والإنسانية.

وفيما يخص القضية الثالثة يركز المؤلف على تحديد خصائص الأخلاق في القرآن، مبرزا أنها تتميز بالشمول والاتساق والقدرة على مخاطبة الإنسان في مختلف ظروفه؛ فهي أخلاق تنظم حياة الإنسان في علاقته بذاته، بخالقه، بغيره من الناس، وبالكون من حوله. وهي أخلاق عالمية لا تنحصر في إصلاح الفرد أو الجماعة، بل تهدف إلى صلاح البشرية كلها، كما تسعى إلى مراعاة مصالح الخلق كافة. وهي كذلك واقعية في تصورها للإنسان؛ حيث لا تفترض فيه العصمة، ولا تطلب منه الكمال، بل تدعوه إلى التزكية والمجاهدة، مع الاعتراف بإمكانية الخطأ والتقصير.

في الفصل الثالث من الكتاب، ينتقل الأستاذ الدكتور الناصري إلى مقاربة البعد العملي للنظرية الأخلاقية القرآنية من خلال تحليل الكيفية التي تم بها تنزيل أسس وضوابط العلاقة مع الآخر في المجتمع الإسلامي التاريخي. ويلاحظ في مفتتح هذا الفصل أن الإسلام نشأ في بيئة حضارية ودينية اتسمت بإقصاء الآخر، وإنكار وجوده، بل وشرعنة إبادته، سواء على المستوى الديني أو العرقي، مما جعل من ظهوره حدثا ثوريا في تاريخ العلاقات بين الجماعات البشرية.

ولذلك، فإن ما جاء به الإسلام – كما يعرضه المؤلف – من أسس الاعتراف بالآخر، واحترام خصوصياته العقدية والثقافية، والتأكيد على حرية المعتقد ورفض الإكراه، واعتماد مبدأ الحوار والتواصل، والدعوة بالتي هي أحسن، والتعاون على الخير، والتعايش السلمي... كل ذلك يجسد تلك القيم القرآنية الكبرى التي أرست لبنات مجتمع إنساني رحب، يتسع للاختلاف دون أن يتخلى عن الثوابت. وقد تجسدت

هذه القيم في عدد كبير من الوقائع التاريخية التي يستعرضها الكتاب بوصفها نماذج معيارية في التعامل مع الآخر.

وفي مقدمة ذلك ما عرف تاريخيا بوثيقة المدينة، التي أبرمها النبي صلى الله عليه وسلم فور قدومه إلى يثرب، في أول تجربة سياسية تجسد معالم التعايش المجتمعي بين مكونات دينية وعرقية متعددة. وقد كان ذلك العقد بمثابة دستور مدني يؤسس لعلاقات حضارية قائمة على السلم، والتعاون، والدفاع المشترك عن المدينة، مع الاعتراف بسيادة الدولة الإسلامية تحت قيادة النبي صلى الله عليه وسلم، وضمان عدم التحالف مع العدو الخارجي دون إذن من القيادة النبوية.

وإذا كان السياق الأمني المتدهور في يثرب يفرض مقاربة حذرة للعلاقة مع مكوناتها المختلفة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم – كما يوضح صاحب الكتاب – تجاوز منطق الهيمنة أو التهديد، إلى بناء الثقة مع الآخر، من خلال ضمانات عملية لليهود تطمئنهم على دينهم ونفوسهم ومصالحهم، وتدمجهم في كيان الأمة الجديدة التي يقودها الإسلام، دون نزع لخصوصيتهم العقدية، بل بتأكيد حقهم في الأمن والمواطنة، وفق ما نصت عليه الصحيفة.

ويبرز المؤلف نموذجا آخر بالغ الدلالة على عدالة الإسلام وواقعية أخلاقه، وهو ميثاق نصارى نجران؛ ذلك العهد الذي أبرمه النبي صلى الله عليه وسلم معهم سنة تسع للهجرة، ولم يكن فقط اتفاقا سياسيا ظرفيا، بل شكل تعبيرا راقيا عن أخلاق التعدد والاحترام المتبادل. وقد ضمن للنصارى كامل حقوقهم الدينية والاجتماعية، ونص صراحة على احترام كنائسهم، بل وتقديم العون لهم في ترميمها، وهو ما يعكس – كما يشير أستاذنا – عمق الرؤية القرآنية في التعامل مع المخالف الديني، باعتباره شريكا في الإنسانية، لا خصما في العقيدة.

ويكتمل هذا المسار الأخلاقي النبوي في التعامل مع الآخر المخالف من خلال حدث صلح الحديبية، الذي يعد – بحق – فتحا عظيما، كما وصفه القرآن نفسه. فهو لم يكن انتصارا عسكريا، بل انتصارا لقيم الحوار والسلم، إذ مثل تحولا استراتيجيا في علاقة المسلمين بخصومهم من قريش؛ حيث أتاح فرصة لتهدئة التوترات، وإرساء هدنة طويلة مكنت من توسيع رقعة الدعوة، وكسرت حاجز العداء، ممهدة

لما بعدها من فتوحات قلوب قبل فتوحات أراض. ومن هنا يرى المؤلف أن صلح الحديبية كان تجسيدا عمليا لقيم التسامح، والحكمة، وبعد النظر، التي تقوم عليها الأخلاق القرآنية في إدارة العلاقات الدولية والإنسانية.

في مستهل الفصل الرابع من الكتاب الذي عنونه المؤلف ب"الأخلاق القرآنية والشهادة الكونية" يستعرض الدكتور الناصري أفق النظرية الأخلاقية القرآنية كبديل حضاري لإيجاد حلول جذرية للأزمات الوجودية التي تواجه الإنسانية اليوم، وعلى رأسها أزمة العلاقات الدولية. ينطلق الناصري من دراسة معمقة لعلم العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية، وهو العلم الذي اهتم بدراسة التفاعلات بين الأفراد والجماعات من دول مختلفة، وقد شهد تطورا مرحليا عبر أربعة أدوار أساسية: المثالية، الواقعية، السلوكية، ثم مرحلة ما بعد السلوكية. وعلى هذا الأساس عرف مجال العلاقات الدولية في الفكر الغربي هيمنة مجموعة من المدارس الفكرية، بالإضافة إلى ثلاث توجهات تحليلية رئيسة هي: التوجه الماركسي والتوجه البنائي الوظيفي والتوجه النظمي.

الغرض من هذا العرض التفصيلي -بحسب المؤلف- هو إظهار أن الاتجاه السائد في تحليل العلاقات الدولية داخل المنظور الغربي هو النظرة الواقعية التي تفصل بين السياسة والأخلاق، رافضة إدخال القيم الأخلاقية في السلوك السياسي الدولي. وفي هذا السياق يبرز موقف النظرية الأخلاقية القرآنية كمنظور شمولي يعيد إدماج القيم الأخلاقية كركيزة لا غنى عنها في تنظيم العلاقات الدولية؛ مما يجعلها مدخلا ضروريا لفهم واستشراف إمكانات الإسلام في إسهاماته الحديثة لتحرير العلاقات الدولية من أزماتها الراهنة.

ويؤكد الدكتور الناصري أن المنظور القرآني بما هو منظور شمولي متجاوز للحدود الجغرافية والانتماءات الدينية يتضمن من المبادئ والقيم ما يمكن من إعادة بناء العلاقات الدولية على أسس من العدل والرحمة والتعايش، بدلا من منطق القوة والغلبة والتسلط؛ فالقرآن الكريم لا ينظر إلى العلاقات بين الشعوب من زاوية الصراع المادي أو الهيمنة السياسية، وإنما يؤسس لها على قاعدة أخلاقية صلبة، تجعل من العدالة والمساواة والحرية والوفاء بالعقود والتسامح والرحمة مبادئ ملزمة لا خيار فيها، وهي مبادئ تخاطب

إنسانية الإنسان، وتسوي بين الإنسان وأخيه الإنسان، بصرف النظر عن اختلاف العقيدة أو اللون أو الجنس أو العرق. وهو ما يؤكده بقوله: "فالمنظور القرآني للعلاقات الدولية منظور كفيل بحل أزمة العلاقات الدولية الراهنة بما يوفره من ضمانات لتحقيق السلام العالمي واستتباب الأمن، بفضل قدرات الإسلام الاستيعابية، وخصائصه ذات الطابع العالمي، ومنظومة قيمه الأخلاقية التي تنمحي بموجبها كل أشكال التمييز العنصري والتفرقة الطبقية"[1].

في السياق ذاته يستحضر الدكتور الناصري شهادات مهمة من مفكرين وعلماء غربيين تعزز صحة هذا الطرح؛ ومنها شهادة مراد هوفمان صاحب كتاب "الإسلام كبديل"، الذي يرى في الإسلام الطريق الثالث المستقل عن الصراعات الثنائية بين الغرب والشيوعية، مضيفا أن الإسلام اليوم يقدم نفسه كبديل قادر على مواجهة تحديات الحياة الحديثة وإيجاد حلول جذرية لأزمات العالم المتجددة، لا سيما في ظل الانقسام الحاد بين كتلتي القوة العالميتين[2].

كما يرى المؤلف أن الإسلام رغم ما لحق بالعالم الإسلامي من هزائم ونكسات تاريخية متكررة، لم يتعرض لانكسار حضاري أو ثقافي، لأن جوهره رسالة ربانية خالدة، محمية من التحريف والاندثار. هذا الأصل الثابت يمنحه قدرة فريدة على المواجهة الحضارية واستشراف المستقبل، كما يخول له الإسهام الفاعل في معالجة أزمات الإنسانية المعاصرة على مستوى مجالات عدة.

في مجال العلم والمعرفة يرفض المؤلف التبني الأعمى للنموذج الغربي الذي يختزل المعرفة في بعد مادي دنيوي، ويرتكز على تعالي العقلانية والبراغماتية المطلقة، منفصلا عن أية مرجعية أخلاقية. بينما في المقابل يقدم الإسلام إطارا إبستمولوجيا متماسكا يتداخل فيه الوحي بالعقل والواقع في وحدة عضوية، تقيم التوازن بين المعرفة وشموليتها وترابط مصادرها، فتمنع الغلو في العقل أو الدين، وتدافع عن الاعتدال في الفكر؛ ما يجعل للإسلام إسهاما نوعيا في تجديد الفكر العلمي وتحرير المعرفة من ازدواجية التناقض الغربي.

1 الناصري، العلاقة مع الآخر، ص293
2 مراد هوفمان، الإسلام كبديل، ترجمة غريب محمد غريب، قسم الترجمة، مؤسسة بافاريا – بيروت، ط1، 1993م، ص19-20

أما في المجال البيئي فيؤكد المؤلف أن استغلال الطبيعة المفرط من طرف الغرب لا ينفصل عن فلسفات الصراع والسيطرة التي رسخت جدلية العداء بين الإنسان والطبيعة منذ القرن التاسع عشر؛ وهذا التصور الصراعي الذي جعل الطبيعة مجرد ميدان لغلبة الإنسان عليها، يتنافى مع الرؤية الإسلامية التي تنهى عن النزاع مع البيئة، وتؤكد على حمايتها وصيانتها باعتبار ذلك واجبا أخلاقيا وشرعيا. فالبيئة في التصور الإسلامي هي النظام الطبيعي العام الذي أبدعه الله وسخره للإنسان، وحمله مسؤولية حفظه لضمان استمرار الحياة وصون مصالح الأجيال القادمة. وقد استنبط الإسلام من هذه المعطيات تشريعات عملية وقواعد صريحة تهدف إلى ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، والحد من الإسراف في المياه وموارد الغابات والطاقة، مع النهي الصارم عن تلويث البيئة والفساد في الأرض، مهددا المفسدين بالخسران في الدنيا والآخرة.

في مجال الأسرة يرصد المؤلف مظاهر الفوضى التي تغلغلت في العلاقات الجنسية بالعالم الغربي، والتي تشكل خطرا حقيقيا على بنية الأسرة التقليدية؛ إذ أفضت نزعات الحرية المطلقة وتحقيق الذات الفردية، مدعومة بنظريات فلسفية تعتبر الإنسان كائنا جنسيا مجردا... إلى انتشار ممارسات جنسية منحرفة، تتجاهل الدين والأخلاق، من مثل الشذوذ والزنا وغيرها. وهي كلها ظواهر خطيرة؛ تفكك نسيج الأسرة، وتقوض استقرار المجتمع.

وفي مقابل ذلك يقدم الإسلام منظومة متكاملة تعطي الأسرة موقع الصدارة في البناء الاجتماعي، مؤكدا على دورها الحيوي في الحفاظ على تماسك المجتمع واستمراريته، وتحقيق مقاصد الاستخلاف في الأرض. فقد حرص الإسلام على إحاطة الأسرة بسياج من القيم الراسخة والأحكام الرصينة التي تؤمن دوامها، وجعلها قائمة على ثلاثة أسس راسخة؛ هي: الأساس الشرعي المتمثل في الزواج الذي ينظم العلاقة الزوجية، والأساس الاجتماعي المبني على تبادل الحقوق والواجبات، والأساس الاقتصادي المتمثل في القوامة التي تضمن الاستقرار والتوازن الأسري.

أما في مجال حقوق الإنسان فيشير المؤلف إلى أن الاهتمام بها في الغرب بدأ مبكرا مع الثورة الفرنسية عام 1789م، حين صاغ إيمانويل جوزيف سييس وثيقة حقوق الإنسان التي وضعتها الجمعية التأسيسية،

والتي أحدثت أثرا ثوريا وإصلاحيا بالغا في أوروبا والعالم. وقد تجلى هذا الإرث لاحقا في ميثاق عصبة الأمم (1920)، وميثاق الأمم المتحدة (1945)، قبل أن تتوج بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948. لكن المؤلف لم يغفل التناقض الصارخ بين هذه المواثيق الغربية وأفعال الغرب تجاه الشعوب غير الغربية، لا سيما في ممارسات السيطرة والاستعمار التي أنهكت تلك الشعوب، وبددت مصداقية تلك الوثائق في أعينهم، مما أفرز تغييرات جذرية في مواقف تلك المجتمعات من الغرب والعرب وحقوق الإنسان.

على العكس من ذلك تماما يؤكد الإسلام على أن حقوق الإنسان ليست مجرد مطالب أو شعارات، بل هي ضروريات إنسانية متأصلة، رفعها إلى مرتبة الواجبات التي تحتم توفيرها، كالحق في المأكل والملبس والمسكن، والأمن، والحرية في الفكر والاعتقاد، والتعليم، والمشاركة في إدارة الشأن العام، والمحاسبة. كما يجعل الإسلام رعاية هذه الحقوق واجبا إيمانيا، ويضعها في صلب التشريع، لضمان كرامة الإنسان وحماية حقوقه ضمن النظام الاجتماعي.

أما في الفصل الخامس من الكتاب، فيعرض من خلاله المؤلف تشخيصا دقيقا لأزمة الأمة المسلمة في العصر الحاضر، معبرا عن تحسره على واقعها المأزوم، ومؤكدا أن الشخصية المسلمة اليوم تعيش في حالة من الفوضى الفكرية، فقد فقدت منهجيتها وصوابها، وانحسر شهودها الحضاري، وتوقف سيرها في الأرض، مما جعلها عاجزة عن التقويم والمراجعة، وفاقدة القدرة على تحديد مواطن الخلل والتقصير. ونتيجة لذلك، توقفت الأمة عن أداء رسالتها في الشهادة على الناس والقيادة لهم، وأصبحت خارج السياق التاريخي والواقع المشهود والمستقبل المأمول.

إن أزمة الأمة الإسلامية، وإن بدت في مظاهرها سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، فإنها في جوهرها أزمة فكرية، تتعلق ببنية النظر ومناهج التفكير قبل أن تكون أزمة تدبير أو تسيير. فكل إخفاق في الواقع ما هو إلا ثمرة لاختلال في المرجعيات الفكرية والمنهجية. ومن هنا فإن تجاوز هذا الواقع المتأزم لا يتأتى إلا بمراجعة شاملة لمناهج الفكر الإسلامي وتجديد صلتها بمنابعها الأصلية، بما يعيد تأسيس فعل العقل المسلم ضمن شروط الوحي وضرورات العصر.

وفي هذا السياق، يشير أستاذنا الناصري إلى أن القول بأن أزمة الأمة "فكرية جوهرها منهجي"، لا ينبغي أن يُفهم على أن الأمة تفتقد المنهج كليا، فالمنهج الذي هو مصدر المعرفة موجود ومعصوم ومجرب تاريخيا، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: 48]. وقد تولد المنهج الإسلامي مع نزول أول الوحي، إذ ابتدأ التنزيل بـ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: 1-5]، فكان المنهج الإسلامي مولودا من رحم القراءة والعلم والكتابة، لا من العفوية أو الموروث الجاهلي.

ويؤكد المؤلف قائلا: "وقد أثمرت الأمة الإسلامية في اتصالها الأول السليم بالقرآن، منهجا حواه علم أصول الفقه، الذي أسس النظر في الجوانب الحياتية المختلفة، وانطوى على أسس البناء العملي المنهجي في ميادين الحياة، بحيث اعتمد علماء أصول الفقه على عمليتي الاستنباط ثم الاستقراء، وهما عنصران مهمان في أي منهج"[1].

بل ويذهب إلى أبعد من ذلك، ليعيد الاعتبار للريادة الإسلامية في مجال المنهج التجريبي، قائلا: "ومن ثم فلا ضير إذا قلنا إن الشرارة الأولى التي انتقل بها المنهج التجريبي إلى الغرب هي شرارة إسلامية، ولدت في المنهج الأصولي الذي ربط العلم بالاستقراء، استقراء الجزئيات للوصول إلى منهج كلي يؤدي إلى الكشف عن حقيقة مجهولة"[2].

ويؤكد المؤلف أن أي تشخيص للأزمة يجب أن يتضمن استقراء التاريخ وقراءة الحاضر، فهما -بحسبه- الركيزة الأساسية لأي مشروع نهضوي حقيقي. كما يقرر -في معرض محاولته الإجابة عن سؤال من أين نبدأ؟- أن نقطة الانطلاق في عملية النهوض والإصلاح تبدأ من محاضن التربية والتعليم، التي تشكل الأرضية الأساسية التي يمكن من خلالها إعادة بناء الأمة وتوجيهها نحو تحقيق غاياتها؛ إذ لا يمكن للواقع أن يتغير ويعالج إلا من خلال إصلاح شامل يبدأ بالتربية والتعليم.

1 الناصري، العلاقة مع الآخر، ص364
2 نفسه، ص364

فليس من قبيل المصادفة العابرة إذن أن تفتتح الرسالة الخاتمة بكلمة "اقرأ"، بل هو اختيار إلهي مقصود، يرسي منذ اللحظة الأولى معالم مشروع حضاري قائم على المعرفة والوعي، لا على الغريزة والانفعال؛ ذلك أن رسالة الوحي وهي تفتتح بهذا النداء تريد أن ترسم خط الانطلاق نحو التغيير: قراءة باسم الله، لا باسم الهوى؛ قراءة تنير الوجود، لا تعيد إنتاج الجهل. إنها بداية تربوية، ذات مقصد علمي، واتجاه إصلاحي، ومنطلق حضاري، ترشد إلى أن كل بناء حقيقي لا يبدأ إلا من العقل القارئ والروح المتأملة.

وفي هذا السياق لا يتردد الدكتور الناصري في الجزم بأن وهم الإصلاح خارج مجال التربية والتعليم لا يعدو أن يكون سرابا فكريا، يجافي منطق التاريخ وحقائق الواقع؛ فكل تجربة حضارية، سواء في مداراتنا الإسلامية أو في الدوائر العالمية، قد برهنت على أن التربية والتعليم ليستا فقط ضرورة اجتماعية، بل هما الشرط الأول لكل تحول حضاري. ولهذا لا يسع الباحث إلا أن يقرر – كما يذهب المؤلف – أن التربية هي التنمية، بل هي جوهرها وروحها ومصدر امتدادها، وكل محاولة لفصل مفهومي التنمية والتربية إنما هي – في حقيقتها – انفصال عن القانون السنني الذي يحكم حركة المجتمعات ويضبط ديناميتها.

إن ما يدعو إليه المؤلف هنا ليس مجرد إصلاح إداري للمنظومة التربوية، بل إعادة تأسيس لمفهوم التربية ذاته، بوصفه حاضنة للإنسان الجديد الذي ينتظر منه أن يقود مختلف دوائر الحياة: من السياسة إلى الاقتصاد، ومن الإعلام إلى الثقافة، ومن الفكر إلى الاجتماع... فالمدرسة ليست بناية تعليمية فحسب، بل هي فضاء لتكوين الذات الإنسانية المؤهلة لحمل أمانة الشهادة على الناس.

4) خلاصات الكتاب ونتائجه

ولعل من أهم الخلاصات والنتائج التي توصل إليها أستاذنا الناصري في مقاربته للموضوع أن:

1. نظام العلاقات الدولية في الإسلام يرتكز على جملة من الأسس الأخلاقية التي تسعى إلى تحقيق السلام العادل والاستقرار في العلاقات بين الأمم، مؤكدًا أن السلم هو الأصل، بينما الحرب لا تخرج عن نطاق الاستثناء.

2. الأزمة العالمية المعاصرة التي تعصف بالعلاقات بين الأمم، إنما هي نتاج الفكر المادي الذي يعلي من شأن المنفعة الفردية ويغفل البعد الأخلاقي الضروري لإحياء إنسانية الإنسان. ولذلك فإن الحلول الحقيقية لهذه الأزمة لا تأتي من الفكر ذاته الذي أنتجها، بل من العودة إلى القيم القرآنية التي تقدم بديلا أخلاقيا قادرا على معالجة التحديات العالمية.

3. القرآن الكريم، كما يؤكد أستاذنا، يقدم لنا رؤية شاملة تتجاوز الحلول الجزئية والمحدودة، إذ بمقدورنا أن نستمد منه حلولا عالمية حقيقية، من شأنها أن تضع حدًا للخراب الأخلاقي الذي يعيشه العالم اليوم، وتعيد بناء العلاقات بين الأمم على أساس قيم العدل والرحمة والتعاون.

4. الوصول إلى حل إنساني مشترك بين الأجناس البشرية، قادر على استيعاب كافة الخصوصيات الثقافية والدينية، لن يتأتى إلا من خلال الانفتاح المتبادل والحوار الجاد بين العالمين الغربي والإسلامي.

5. في ضوء التاريخ الفكري المشترك الذي شهد حركات فكرية متبادلة بين الشرق والغرب، من خلال انتشار الديانات الإسلامية في الغرب وما حملته من قيم إنسانية، ومن خلال انتشار العلوم الغربية في العالم الإسلامي وما حملته من وسائل السيطرة على الطبيعة، فإن الفرصة مواتية للغرب للاستفادة من القيم الإسلامية في قضايا مثل الأسرة، البيئة، وحقوق الإنسان، شرط أن يتخلى عن النظرة الاستعلائية التي تقوض سبل الحوار والتعاون.

مركز دراسات المعرفة والحضارة
Center of Knowledge and Civilization Studies

maarifa-center.com

maarifa2011@ gmail.com

facebook.com/almaarifa.centre

All rights reserved © 2025

جميع الحقوق محفوظة © 2025

لجنة الإعلام والتواصل